بيان مكتب لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

14 فبراير 2024

المكتب يحذر من أي هجوم عسكري إسرائيلي على رفح

يدين مكتب اللجنة بشدة التهديدات باجتياح إسرائيلي لمدينة رفح، وهي الملاذ الأخير لنحو 1.5 مليون فلسطيني مهجر قسراً في قطاع غزة والذين يواجهون الموت في وجوههم دون الحصول على الغذاء والرعاية الطبية والمأوى الآمن. ويكرر المكتب دعواته إلى وقف فوري لإطلاق النار ووقف أي خطط للتوغل العسكري في رفح، الأمر الذي سيعرض للخطر حياة عدد لا يحصى من المدنيين، كثير منهم من النساء وما يقدر بنحو 600 000 طفل نزحوا بالفعل عدة مرات.

يعد معبر رفح شريان حياة أساسي للعمليات الإنسانية في غزة. إن أي هجوم إسرائيلي على رفح سوف يوقف توفير المساعدات الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين المحاصرين، الذين أصبحوا الآن، بعد أشهر من القصف والمرض والجوع، يواجهون الخوف والرعب من هجمة عسكرية وشيكة. هذا هو التهديد الأحدث الذي يتعرض له المدنيون الفلسطينيون في حرب العقاب الجماعي، التي قد تحتوي على أعمال إبادة جماعية.

ويؤيد المكتب تأييدا كاملا طلب المتابعة العاجل الذي تقدمت به جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية لاتخاذ مزيد من التدابير المؤقتة لتجنب شن هجوم عسكري إسرائيلي في رفح، الأمر الذي من شأنه أن ينتهك أمر محكمة العدل الدولية الصادر في 26 كانون الثاني/يناير 2024 في سياق منع جريمة الإبادة الجماعية. ويدعو إسرائيل إلى الامتثال لأمر المحكمة ومنع حدوث المزيد من الانتهاكات له.

يجب على منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الاستمرار في منع المزيد من الفظائع الجماعية والأذى والحرمان والتهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين والمزيد من الدمار في غزة ورفح على وجه التحديد. ويجب أن تتخذ جميع الأطراف المعنية إجراءات فورية لمواجهة انتهاكات إسرائيل الموثقة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الجهود الرامية إلى ضمان حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويوجه المكتب مرة أخرى نداء عاجلا من أجل وقف دائم لإطلاق النار في غزة، ووقف النزوح القسري للشعب الفلسطيني، ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن في غزة وجميع السجناء الفلسطينيين المحتجزين تعسفيا في إسرائيل.

ويؤكد مكتب اللجنة من جديد دعوته المستمرة منذ فترة طويلة إلى إيجاد حل عادل وسلمي لقضية فلسطين وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تقرير المصير والعودة. وتحقيق حل الدولتين على حدود ما قبل عام 1967 على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

تابعوا لجنة حقوق الفلسطينيين:

https://www.un.org/unispal